عرض كتاب

العنوان : سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية – الواقع والآفاق المستقبلية.
المؤلف: الخبير المصرفي/ صادق راشد الشمري
الطبعة : الثانية
المطبعة: العزة/بغداد
السنة: ٢٠٠٦

تبقى الكتابة في المواضيع النقدية والمصرفية من المهام غير السهلة لما تتضمنه هذه المواضيع من تعقيدات وتناقضات تتبع تباين وتعدد البيئات الاقتصادية، إلى المستوى الذي دعى (ملتون فريدمان) رائد المدرسة النقودية إلى القول بأن أهم ساحة أو مجال تغيرت فيها الآراء وبدرجات كبيرة هي ساحة النقود.

لذلك نرى ظهور الكتابات المتعددة التي تتناول بالعرض والتحليل النظريات والسياسات والمؤسسات النقدية والمصرفية في ضوء المتغيرات والمستجدات التي تحدث .

وضمن هذا الإطار يأتي الإصدار الجديد للخبير المصرفي السيد صادق راشد حسين الشمري ، تحت عنوان " سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية – الواقع والأفاق المستقبلية "ليتناول موضو السياسات الاقراضية في المصارف العراقية ، في ظل البيئة الاقتصادية والنقدية والمصرفية الجديدة ، التي تتطلب سياسات تتناسب وتتلائم مع السوق المصرفية التنافسية ، آخذة بنظر الاعتبار خصوصية الاقتصاد العراقي الريعية.

وقد قدَم للكتاب كل من الأستاذ الدكتور محمد طاقة / عميد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والأستاذ عاصم محمد صالح / نائب محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق ، وتضمن الكتاب العديد من الفقرات والمحاور تناولت الأهداف الأساسية لسياسة الإقراض ومنح الائتمان في المصارف العراقية موضحا (القرض) ومفهومه الذي ينص على انه معاملة تتم بين طرفين أحدهما لديه فائض الأموال (المقرض) والآخر يعاني من عجز (المقترض) ويحصل المقرض مقابل ذلك على خصم يسمى فائدة .

وفي المحور الثاني تم استعاض أشكال الائتمان الممثلة في الحساب الجاري والأوراق التجارية والسندات والقبولات المصرفية.

أما المحور الثالث تضمن توضيح للعناصر الأساسية لسياسة الإقراض ومنح الائتمان وهذه العناصر تتعلق بالزبون والمصرف والقرض .

أما المحور الرابع فقد تناول واقع الأنشطة المصرفية في السياسة الاقراضية والائتمانية التي تقدمها المصارف العراقية ، المتمثلة في الائتمان النقدي والتعهدي .

والمحور الخامس تضمن وظائف المصرف التجاري الحديثة في الهندسة المصرفية والمنتجات التي ينبغي على المصارف العراقية تسويقها في ظل المنافسة الشديدة ، خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والذي انعكس في التنافس الكبير بين المؤسسات المالية بتقديم الخدمات المصرفية المتعددة.

وتضمن المحور السادس مصفوفة الربحية والسيولة ، والتركيز على ان المصارف العراقية يجب أن تهتم بطرق وأساليب إدارة أموال المصرف قصيرة الأجل وكيفية تدفق هذه الأموال يوميا من اجل إداراتها بأسلوب يجنب المخاطر .

وتناول المحور السابع المخاطر المصرفية التي قد تتعرض لها المصارف عندما تؤدي وظائفها المتعددة في قبول الودائع ومنح القروض والقيام بالاستثمارات المختلفة وأهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السبولة والمخاطر التشغيلية .

وتضمن المحور الثامن الإستراتيجية التي تحكم إدارة المحفظة الاستثمارية والتي تهدف إلى تحقيق أقصى عائد على الاستثمار مع تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

أما المحور الأخير فقد تضمن التوصيات والمقترحات والتي من شأنها أن تدفع بالنشاط المصرفي في العراق إلى أمام من خلال قيام البنك المركزي العراقي بتحفيز المصارف على تقديم خدمات مصرفية حديثة، كذلك ضرورة دعم القطا المصرفي والمالي من حيث تقييم الأداء المصرفي وتحليل المراكز المالية لغرض تحديد نقاط القوة والضعف وأيضا ضرورة تغيير فلسفة المصارف نحو صيرفة العلاقة مع الجمهور بدلا عن صيرفة المعاملة وكذلك التركيز على الشفافية والإفصاح حول قواعد المعلومات والبيانات وضرورة إيجاد القاعدة القانونية والتشريعية التي تدعم النشاط المصرفي وتشجيع عمليات الاندماج بين المصارف وتشديد الرقابة والإشراف وإيجاد مؤسسة لضمان الودائع المصرفية وكذلك لضمان القروض المصرفية .

إنها في الواقع إضافة إلى المكتبة المصرفية تساهم في تعميق الثقافة المصرفية عموما ، وفي تعزيز الجوانب العملية في النشاط المصرفي العراقي خصوصا.

عنوان الكتاب:- الشركات التجارية: دراسة قانونية مقارنة
المؤلف : الأستاذ المساعد الدكتور لطيف جبر كوماني
الطبعة: الأولى
سنة الإصدار: ٢٠٠٦
عدد الصفحات: ٣٤٦ صفحة

في ظل حركة النشاط الاقتصادي والتجاري المتسارعة يبرز دور الشركات التجارية واضحا ضمن هذا الإطار على الصعيد الدولي أو المحلي.

وضمن هذا المجال يأتي الكتاب الجديد للدكتور لطيف جبر كوماني أستاذ القانون المساعد في كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، تحت عنوان ((الشركات التجارية ...دراسة قانونية مقارنة)) ليضيف إلى المكتبة العلمية والى المتخصصين والى طلبة

العلوم التجارية والاقتصادية والمحاسبية والمصرفية والمالية والإدارية والقانونية شرحا وافيا للشركات التجارية وما يتعلق بها.

وقد جاء الكتاب في خمسة أبواب وثلاثة عشر فصل ، كان محورها شرح قانوني الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ والتعديل الصادر بالأمر رقم (٢٠٠٤/٢٩/٦٤) من قبل سلطة الائتلاف المنحلة، والقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل ، وبالمقارنة مع قوانين الشركات في كل من الأردن ومصر واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتضمن الباب الأول الذي جاء تحت عنوان (الأحكام العامة للشركات) أربعة فصول تبحث في التعريف بالشركة وخصائصها والشخصية المعنوية للشركة المتمثلة في اسم الشركة وجنسيتها وموطنها وأهليتها وذمتها المالية المستقلة وتضمن هذا الباب أيضا أنوا الشركات من خلال التقسيماتالفقهية وأنوا الشركات حسب قانون الشركات العراقي ومستلزمات وإجراءات التأسيس.

وأحتوى الباب الثاني الذي جاء بعنوان (شركات الأشخاص) على ثلاثة فصول تناولت دراسة الشركة التضامنية وشركة المشرو الفردي والشركة البسيطة من خلال التعرف على ماهية هذه الشركات وخصائصها وإدارتها.

أما الباب الثالث وعنوانه (شركات الأموال) فيوضح في فصلين الشركات المساهمة والشركات المحدودة كشركات أموال من حيث الخصائص ورأس المال والاكتتاب والسندات التي تصدرها والأرباح والخسائر وتوزيعها وإدارة الشركة والرقابة على الشركات.

وقد كان ((انقضاء الشركات وتصفيتها)) هو عنوان الباب الرابع الذي تضمن فصلين يوضحان انقضاء الشركات في حالات الاندماج أو التحول وكذلك تصفية الشركات بعد انقضاءها.

وقد احتوى الباب الخامس والأخير الموسوم((لأنوا الخاصة من الشركات)) على فصلين تناولت دراسة الشركات العامة من خلال التعريف بها وخصائصها وتأسيسها ورأس المال والأرباح والخسائر والاستثمار والاقتراض والإدارة والدمج والتحول والتصفية لهذه الشركات العامة.

تضمن هذا الباب أيضا فرو الشركات التجارية الأجنبية ومكاتب التمثيل التجاري ، عندما يتوسع نشاط الشركات إلى خارج حدود الدولة حيث يتطلب الأمر معرفة مستلزمات أو متطلبات الحصول على إجازة ممارسة نشاطها.